دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع أنظمة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان.

أحلام بنت ناصر بن سالم الكلبانية

جامعة السلطان قابوس، مسقط– سلطنة عمان

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تتبع واقع أنظمة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان ودورها في توفير الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030م. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تصف أنظمة الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإلى أي مدى تتوافق هذه البرامج مع أهداف التنمية المستدامة والالتزام بتنفيذها. كما تحاول الدراسة توضيح الإطار النظري للتنمية المستدامة من حيث المفهوم والأهداف والأبعاد، فضلًا عن إلقاء الضوء على أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة منذ نشأتها. بالإضافة إلى بحث التغيرات والتطورات التي رافقت هذه البرامج ودورها في تحقيق الحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك، تحاول الدراسة الخروج بتوصيات ومقترحات من شأنها تعزيز دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتوافق مع الأوضاع الراهنة في سلطنة عمان. من ناحية المنهجية البحثية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق الأمن والحماية الاجتماعية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما ينتج عنها من ظواهر تؤثر في تحقيق الهدف الأسمى لأنظمة الحماية الاجتماعية وهو حماية الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع العُماني.

الكلمات المفتاحية: دور، أنظمة الحماية الاجتماعية، أهداف التنمية المستدامة، سلطنة عمان.

The role of social protection systems in achieving Sustainable Development Goals (SDGs): An analytical study of the reality of social protection systems in the Sultanate of Oman

Ahlam Nasser Salim AL Kalbani, Master of Society Science, Sultan Qaboos University, Muscat, sultanate of Oman

Abstract: The current study aimed to track the reality of social protection systems in the Sultanate of Oman and their role in providing social protection in line with the 2030 Sustainable Development Goals (SDGs). This study is considered one of the descriptive studies that describes the social protection systems in order to achieve SDGs, and to what extent these programs are compatible with the goals and the commitment to their implementation. The study also attempts to clarify the theoretical framework for sustainable development: concept, objectives and dimensions, as well as to shed light on the social protection systems in the Sultanate since the beginning of its inception. In addition, it investigates the changes and developments that accompanied these programs and their role in achieving social protection. Moreover, the study attempts to come up with recommendations and proposals that would enhance the role of social protection systems in achieving SDGs in a way that is compatible with the situations in the Sultanate of Oman. In terms of the research methodology, this study relies on the descriptive analytical approach in analysing the role of social protection systems in achieving security and social protection in light of social and economic changes and the resulting phenomena that affect the achievement of the ultimate goal of social protection systems, which is to protect the weak and fragile groups in the Omani society.

Keywords: role, social protection systems, sustainable development goals, Sultanate of Oman

مقدمة الدراسة:

تُعد الحماية الاجتماعية واجباً أصيلا من واجبات الدولة وحق من حقوق المواطنين لذا وجب على الدولة تتبنى سياسات اجتماعية جيدة وفعّالة تكون قادره على مواجهة الفقر والعوز والبطالة والتهميش الاجتماعي فضلا عن تشجيع هذه السياسيات وأيضاً تشجيع مؤسسات المجتمع المدني لدعم أنظمة وبرامج للحماية الاجتماعية تكون عادلة تكفل حقوق المواطنين وتحفظ كرامتهم ولا تتركهم تحت تأثير تقلبات اقتصاد السوق الحر التي تتعارض مع برامج الحماية الاجتماعية. (أحمد عبد الحميد سليم، دس، –ص253)

تتعد أنظمة الحماية الاجتماعية من مجتمع إلى آخر وتختلف أشكالها ومساميتها، لكن تتفق في تحقيق هدف واحد وهو حماية أفراد المجتمع ضد أي خطر اجتماعي الذي ينتج جراء التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية في أي مجتمع ما، وأشارت دراسة (كارميلو ميسا لاجو،2008) إلى التجربة التي طبقتها دولة تشيلي من خلال تطبيق إجراءات لإصلاح نظام الرعاية الصحية والمعاشات والمساعدات الاجتماعية بالاستعانة بالحوار المجتمعي مع التأكيد على ضرورة زيادة فاعلية أنظمة الرعاية الاجتماعية وتقديمها للمستفيدين بطريقة سهلة وتحقق الحماية الاجتماعية.

لذا تعد برامج الحماية الاجتماعية من العوامل الدافعة لدفع عجلة التنمية في كل المجتمعات وتحقيق العدالة الاجتماعية وعلى إثر هذا أمر، بادرت كل دول العالم بإنشاء أنظمة للحماية الاجتماعية فعندما يشعر الأفراد بالأمان الاجتماعي ويستفيدون من خدمات برامج الحماية الاجتماعية، ولا سيما في انتشار المخاطر، فهذا بطبيعة الحال ينعكس على التنمية البشرية وأيضا تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والعديد من بلدان العالم النامي نجحت في السيطرة والتقليل من آثار المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الصحية من خلال تبنيها عددًا من البرامج والسياسات ركزت في تنمية جانب او قطاع حيوي ومهم (وداد عباس،2018، ح). وتحظى دول مجلس التعاون الخليج العربي بتجارب

في مجال الحماية الاجتماعية، حيث مع مقاربات الدولة الحديثة سعت كل هذه الدول بإنشاء شبكات حماية اجتماعية المواجهة الفقر والبطالة والأمراض والأوبئة وأية مخاطر أخرى قد تتعرض لها هذه المجتمعات، وسلطنة عمان دأبت كغيرها من الدول الخليجية بإيجاد شبكات أمان اجتماعي وقد مرت هذه الشبكات بتطورات تواكب مجريات المجتمع العماني.

أولا: مشكلة الدراسة:

نسعى في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة لتوفير الحماية الاجتماعية بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة 2030، يتحقق دور أنظمة الحماية الاجتماعية في توفير الحماية الاجتماعية من خلال تعزيز دور المحافظات والمجتمعات المحلية في كافة مراحل عملية التنمية بدءً من إعداد الاستراتيجيات والخطط روابط بمراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم المختلفة ومن هذا المنطلق أولت الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) وما سبقتها من خطط اهتماماً خاصا بتنمية المحافظات بهدف تحقيق نمو متوازن لثمار التنمية على المواطنين في مختلف أنحاء البلاد فضلا عن تحقيق مستويات جيدة متقاربة بين المحافظات في مجالات التعليم ،الصحة، الخدمة الاجتماعية وتطوير البنية الأساسية والخدمات للمرافق العامة وتوفير فرص العمل، كما اكدت سلطنة عمان على أهمية توافر الكفاءة المالية حتى تكون أنظمة الحماية الاجتماعية قادرة على تحقيق أهدافها من خلال تحسين خططها الإنمائية بحيث تكون الخطط اكثر قدرة على رصد المخصصات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما تولي السلطنة اهمية كبيرة لتطور التكنولوجي ودى جاهزية السلطنة للثورة الصناعية الرابعة وتسخيرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشار تقرير "الجاهزية للإنتاج المستقبلي 2018" الصادر من منتدى الاقتصادي العالمي بان سلطنة عمان تحتل المرتبة 45 من أصل 100 دولة في محركات الإنتاج، ناهيك عن المرتبة 70 من أصل 100 دولة في مكونات الإنتاج، والجدير بالذكر خلال هذا التقرير تم استعراض الاستراتيجيات الوطنية التي تتبناها السلطنة منذ عام 2011 في هذا المجال، وتؤمن السلطنة بمبدأ بأن ما لا يمكن قياسه لا يمكن تحقيقه ومن هذا المنطلق انشاء المركز الوطني للإحصاء والمعلومات قاعدة بيانات لأهداف ومؤشرات التنمية

المستدامة(المجلس الأعلى للتخطيط التقرير الوطني الطوعي الأول لسلطنة عمان2019،- ص11)

من هذا المنطلق وجدت الدراسة انه من خلال التركيز على موضوع الحماية الاجتماعية دورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة سيتسنى لصناع القرار والجهات المسئولة عن قطاع الحماية سن السياسات التي تسهم بالارتقاء بأنظمة الحماية الاجتماعية التي تناسب متغيرات الفترة الحالية، وعلية فإن الدراسة الراهنة تحاول على التساؤل التالي:

ما دور أنظمة الحمية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ ما مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وابعادها؟ ما التغيرات والتطورات التي طرأت على أنظمة الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

وتنبع أهمية هذه الدراسة من العلاقة التكاملية بين أهداف برامج وأنظمة الحماية الاجتماعية وبين تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها لمواجهة آثار الازمات والمخاطر الواقعة والمخاطر المتوقع حدوثها مستقبلا.

-بالإضافة إلى انها ستمثل إضافة نوعية للمكتبة العمانية فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بأنظمة الحماية الاجتماعية أدوارها، وستسهم في إثراء الدراسات والأطر النظرية بإلقاء المزيد من الضوء على الحماية الاجتماعية واهداف التنمية المستدامة

-قد تسهم نتائج هذه الدراسة في تزويد الباحثين في مجال الحماية الاجتماعية، تجويد خدمات المناطة بالأنظمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة2030

الأهمية التطبيقية:

–تساهم نتائج هذه الدراسة في تحقيق الحماية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء تعبئة المجتمعات المحلية بأنظمة لتنفيذ مخططات الحماية الاجتماعية من خلال إطلاق حزم مالية تضمن عد إغفال أي جهة بالتزامن وتعزيز التأهب لحالات المخاطر الاقتصادية والصحية والاجتماعية والاستجابة لها.

–تفيد نتائج الدراسة المسؤولين وواضعي السياسات الاجتماعية في رسم السياسات للحماية الاجتماعية المناسبة لكل مرحلة واتخاذ القرارات المرتبطة بموضوع الأمن الاجتماعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بشكل واضح وملموس في المجتمع العماني

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل دور أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وموائمة برامجها مع هذه الأهداف والالتزام في تنفيذها.

ثالثا: هداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في الآتي:

توضيح الإطار النظري لتنمية المستدامة مفهومها وأهدافها وأبعادها.

التعرف على لأنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة منذ بداية نشأتها والتغيرات والتطورات التي صاحبت هذه البرامج ودورها في تحقيق الحماية الاجتماعية، ومحاولة تحقيق أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة دورها بتطبيق أهداف التنمية المستدامة في كل أبعادها لاسيما بعدها الإنساني.

رابعا: مفاهيم الدراسة

ولكي نوضح الدراسة بشكل أعمق وأسهل والغموض في الموضوع لابد أن نتطرق إلى مفهومين أساسين في هذه الدراسة هما:

الحماية الاجتماعية(social protection) : "هي مجموعة من الآليات والمؤسسات التي ترتكز على مبادئ التكافل والتضامن وتضمن للأفراد حق الحماية من المخاطر الاجتماعية المتمثلة في

الأمراض والبطالة والمخاطر التي قد تنجم أثناء العمل والفقر، وحماية المتقاعدين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة". (محمد سيد فهمي، 1998، –ص30–31)

وتعرفها (منظمة الإسكوا،2020،– ص73) على أنها "مجموعة من الإجراءات والسياسات والبرامج العامة والمصممة لمواجهة الفقر وعدم المساواة ودعم النمو الشامل، وذلك عن طريق تعزيز رأس المال البشري وفرص العمل، فضلا عن قدرة الأفراد على إدارة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والحياتية التي تواجههم"

التنمية المستدامة (sustainable development): "هي ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على قدر متساو من الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل"(بوثلجة عبد الناصر وبورحله ميلود،2012، –ص 224) وقد وضعت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة لتحقيقها بحلول 2030 وعلى اختلاف وتعدد مفاهيم التنمية المستدامة إلا أنها تظل عملية مستمرة هدفها وغايتها الإنسان فضلا عن هدفها الأسمى في تحقيق التوازن بين الأنساق المختلفة في المجتمع بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويعرفها (ص عيشي،2012،– ص136) على أنها "حلولا منطقية لضمان استمرارية العيش من جيل إلى آخر، إذ تتطلب أن يعمل بتناسب مع الزيادة السكانية، ويستند إلى منطق التوزيع العادل وتحسين نوعية الحياة، وذلك بالتوازي مع عملية التطوير والنمو الاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية" بهذا التعريف تكون التنمية المستدامة توجه لكل المجتمع مع مراعاة حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا يعطيها طابع الاستدامة.

وبالرغم من اختلاف مفاهيم التنمية المستدامة بحسب الباحثين في هذا الشأن، وبحسب المفاهيم التي تضعها المنظمات العالمية المختصة بالتنمية المستدامة إلا ان هناك اتفاق كبير بين تلك المفاهيم بأن من اهم اهداف التنمية المستدامة تسعى الى تحقيق مبدا المساواة في الحقوق لكل المواطنين وتحقيق التوازن بين افراد كل المجتمعات

أولا: خصائص التنمية المستدامة

وللتنمية المستدامة عدة خصائص يمكن ذكرها في الآتي (جوان،2021،- ص 429):

هي تنمية طويلة المدى بمعنى أنها تتخذ العامل الزمني كأساس لها فهي تنمية تراعي حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية.

أيضا تكون متعددة ومترابطة تقوم على أساس من التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (عناصر التنمية المستدامة مترابطة ولا يمكن الفصل بينها؛ نظرا لشدة التداخل بين هذه الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية).

التنمية المستدامة تحرص على أهمية تطوير الجوانب الثقافية ومراعاة حضارة كل مجتمع.

التنمية المستدامة في أساسها توجهه الى الفئات الأكثر فقرا وذلك للسعي للحد من الفقر العالمي.

وقد وضعت الأمم المتحدة سبعة عشر (17) هدفا في عام 2015 بهدف القضاء على الفقر وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص للجميع على كوكب الأرض لكي يتمتع بالصحة وإحداث تحولات في النظم المالية والاقتصادية والسياسية وذلك لضمان حقوق الانسان. في المقابل حتى تتحقق هذه الأهداف لابد من إرادة سياسية كبرى وإجراءات تتخذها الحكومات ككل.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة

تُعد أهداف الحماية الاجتماعية بمثابة خارطة طريق شاملة من شأنها تعالج الأسباب الجذرية للظاهرة الفقر وهي أيضا بمثابة مبادئ وغايات واضحة لجميع بلدان العالم لتعتمدها وفقا لألوياتها وخططها الوطنية. بناء على ما تقدم يمكن ذكر الأهداف في الآتي (تقرير التنمية البشرية،2020، -ص 25-33)

القضاء على الفقر بجميع أشكاله: كان التقدم العالمي نحو تحقيق الهف "1" قد تباطأ بحيث أن العالم لم يسر في المسار الصحيح لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 كان هذا قبل تفشي

جائحة الفيروس التاجي (كوفيد 19)، ونتيجة ما خلفه هذا الفايروس من آثار اقتصادية أثرت على كل فئات المجتمع بما فيها الفئة الضعيفة الفقيرة؛ وعلى هذا الأمر تدعو الحاجة إلى أهمية توفير أنظمة للحماية الاجتماعية تكون قوية لحماية الفقراء والضعفاء، فضلا عن التأهب الفعال للأزمات والأخطار التي من الممكن أن تسبب الكثير من الكوارث.

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة:

بحسب تقرير اهداف التنمية يرى أن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي يمثلان تحدياً كبيرا ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد (19) فعلى الصعيد العالمي لا يزال الجوع وانعدام الأمن الغذائي في ازدياد، وكما يستمر تأثير سوء التغذية على ملايين الأطفال، فالتباطؤ الاقتصادي والإجراءات التي اتبعت لمواجهة تفشي جائحة كورونا هذا من شأنه يزيد من حدة آثار انعدام الأمن الغذائي وانتشار الجوع ونظرًا إلى ذلك تحتاج هنا بلدان العالم إلى اتخاذ إجراءات فورية للحافظ على التدفق التجاري، تعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية، وزيادة الإنتاج الزراعي.

ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار:

مع استمرار التقدم في المجالات الصحية حتة نهاية 2019 ولكن معدل هذا التقدم لم يكن كافياً لتحقيق غايات الهدف "3" فأزمة جائحة كورونا أثرت بشكل كبير في تحقيق الحماية الصحية حيث سرعة انتشار لفايروس أدى إلى خسارة الكثر من الأرواح البشرية، بالإضافة إلى التأثير المباشر على النظم الصحية في مختلف بلدان العالم وتعطلت الكثير من الخدمات الصحية، وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان التي تعجز نظمها الصحية عن مواجهة الطفرة في الطلب بسبب نقص العاملين في مجال الرعاية الصحية والمعدات واللوازم الطبية.

ضمان حق التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:

تحقيق هذا الهدف بحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة يشير إلى عدم اتجاه العالم في المسار المحدد لتحقيق غايات التعليم لعام 2030م، مع التأخر في تحقيق هذا الهدف تزامن مع تأثير

الجائحة على نظم التعليم في مختلف بلدان العالم حيث عمدت أغلب دول العالم إلى إغلاق المدارس كإجراء احترازي لمنع تفشي الفايروس الأمر الذي أدى إلى التأثير السلبي على نتائج التعليم والنماء الاجتماعي والسلوكي لدى الأطفال والشباب.

كما يمكننا ان نلخص بقية الأهداف الأخرى في الآتي (أبوزنط عثمان م غ،2010، – ص30–31):

احترام البيئة الطبيعية: هناك ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة والبيئة فلا يمكن أن تتحقق تنمية مستدامة ما لم يكن هناك حفاظ على البيئة واحترامها بشكل متكامل ومنسجم، فنظافة البيئة أساس لحياة الإنسان، وحمايتها يؤدي إلى تنمية وطنية مستدامة من خلال تحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي لائق وسليم يحقق تنمية شاملة ومستدامة للجميع.

توعية السكان بالمخاطر البيئية: عندما يكون هناك وعي مجتمعي بالحفاظ على البيئة هذا ينعكس على تحقيق التنمية الشاملة فضلا عن حث الأفراد على إيجاد الحلول وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع والسياسات في سبيل ذلك.

تحقيق استغلال أمثل وعقلاني للموارد: لا تتحقق التنمية المستدامة ما لم يتم استغلال الموارد المتاحة سواء كانت بشرية مالية بشكل عقلاني ومنطقي ويكون مخططا له ومدروسا حتى لا يكون هناك هدر واستنزاف للموارد بطريقة عشوائية وفقدها فضلا عن الحفاظ على هذه الموارد حتى تستفيد بها الأجيال القادمة.

ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع: يتم ذلك من خلال توظيف التكنولوجيا في تحقيق أهداف أفراد المجتمع مع مراعاة التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية على المجتمع.

إحداث تغييرات مستمرة في حاجيات وأولويات المجتمع: لابد من إسقاط تغييرات جديدة في حاجات المجتمع بما يناسب كل مرحلة زمنية ومن أجل تحقيق التوزان في كافة المجالات الحياتية وتفعيل التنمية الاقتصادية والتحكم الفعّال في المشاكل والاخطار المتوقع حدوثها.

وتجدر الإشارة أن التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة التنظيم والتوجيه للاقتصاد الداخلي والاجتماعي والبيئي وهذه الأبعاد تكون متكاملة فيما بينها كما يوضحها (محمد مسعودي، على مسعودي وقعيد إبراهيم، 2019، –ص 204–205)

البعد البيئي: إذا كانت التنمية المستدامة ضرورة ملحة لتحقيق الرخاء والرفاهية فهذا لن يتأتى إلا بوجود نوعية البيئة الجيدة والحفاظ عليها وتنميتها عبر الأجيال، فالبيئة تؤثر وتتأثر بما يحدثه الإنسان من اعتداء على الطبيعة وهنا لابد من الإدراك بأهمية إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن، كما أن الاهتمام بالبيئة يعد أساسا وركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية لأي مجتمع، فالحفاظ على الموارد الطبيعية التي تعُد أساس كل الأنشطة هذا يسهم في تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي ملموس.

البعد الاجتماعي: ينصب البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في توفير المتطلبات المادية والنوعية للحياة وهذا من شأنه يخلف مجتمعا قويا متماسكا، كما يهتم البعد الاجتماعي للتنمية في توفير الرعاية الصحية والتعليمية والحد من الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الثروات فضلا عن التوسيع في نطاق المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأي فهذا يجعل من المجتمع أفراده مستعدين للعطاء والتضحية والتكاتف وتحقيق العمل الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العقلانية في استغلال الموارد المتاحة استغلال أمثل والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

البعد الاقتصادي: يسعى البعد الاقتصادي إلى تحقيق الاستدامة لنمو الدخل المحلي للفرد بجوانبه الكمية والكيفية والنوعية شريطة تحقيق هذا النمو دون المساس بالبيئة كما أنه لابد أن يكون مقروناً بخلق مزيد من الفرص التشغيلية للأفراد المجتمع كما يجب أن يحقق النمو الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة الاجتماعية بين الأجيال وداخل الأجيال.

وخلاصة القول تسعى هذه الأبعاد لتحقيق التكامل فيما بينها حتى تتحقق تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة في كل المجتمعات. كما أن التنمية المستدامة تتطلب لتحقيقها إيجاد مؤسسات تمارس عملها المؤسسي بطريقه ملموسة وسلسلة حتى تحقق التنمية أهدافها بطريقة عادلة وشاملة وهنا

سعت السلطنة من مقاربة الدولة الحديثة إلى إرساء أحد دعائم التنمية المستدامة من خلال إنشاء أنظمة للحماية الاجتماعية لكل فئات المجتمع وخلق مجتمع مغطى تأمينيا لمواجهة كل المتغيرات والتطورات التي تحدث في الحاضر استشراف هذه التغيرات مستقبلاً.

ثالثًا: أنظمة الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان

الجدير بالذكر أن السلطنة تُعد من الدول التي لاتزال الحكومة تتكفل فيها بتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين والجدير بالذكر أن السلطنة شهدت تطورا واضحا وملموسا في سياسات الحماية الاجتماعية واكب التطورات الدولية في سياسات الحماية الاجتماعية واعتمدت السلطنة على النظام المؤسساتي لحماية فئات وشرائح المجتمع (أحلام الكلبانية،2021، – ص 48) وسوف نعرض بعضًا من الأنظمة في الآتي:

نظام التأمينات الاجتماعية:

هو نظام يغطي العاملين في القطاع الخاص وتعد هيئة التأمينات الاجتماعية الجهة الرسمية المسؤولة عن هذا النظام التأميني والذي يعد أحد آليات الحماية الاجتماعية، وتعمل الهيئة بموجب قانون التأمينات الاجتماعية رقم (91/72) وتعديلاته والقاضي بحماية جميع العمانيين العاملين في القطاع الخاص ذلك وفقا لقانون العمل العماني، كما صدر نظام التأمينات الاجتماعية عام 2000 والذي غطى العاملين العمانيين في الخارج (وزارة التنمية الاجتماعية،2015، – ص 24).

صندوق الحماية الاجتماعية وصندوق تقاعد الأجهزة العسكرية:

هو أحد آليات الحماية الاجتماعية التي تمت إعادة هيكلتها بحسب المرسوم السلطاني رقم (2021/33) وتكون لصندوق شخصيته الاعتبارية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وأيضا تم إنشاء صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية موحد يضم كل القطاعات العسكرية، كما وضع مشروع

قانون الحماية الاجتماعية الذي يتضمن النظم التقاعدية الواجب تطبيقها على كافة الموظفين والعاملين والاحكام ذات الصلة بمنظومة الحماية الاجتماعية.

الإسكان الاجتماعي:

برنامج المساعدات السكنية يهدف إلى بناء أو إعادة بناء أو إجراء إضافات أو ترميم المساكن لأسر الضمان الاجتماعي والأسر محدودة الدخل التي لا يتجاوز دخلها الشهري عند تقديم الطلب ووصول الدور مبلغا وقدره (300) ريال عماني وتحدد قيمة المساعدة في هذا البرنامج وفق القرار الوزاري رقم 20/ 2020 وقد بلغ عدد الطلبات لهذا البرنامج في الانتظار حوالي 69 ألف طلب. والجدير بالذكر وبحسب ما أشار اليه (التقرير النصف السنوي لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني سلطنة عمان،2021) استفادة (210) من الأسر العمانية من هذا البرنامج بمختلف ولايات محافظات السلطنة.

القروض الإسكانية:

بدأ هذا البرنامج في عام 1991م ويقدم قروضا سكنية بدون فوائد للمواطنين من ذوي الدخل المحدود الذين لا يقل دخلهم عن (301) ريال عماني شهريا ولا يتجاوز (400) ريال عماني عند تقديم الطلب ولا يزيد عن (500) ريال عماني عند حصول الموافقة، أما أصحاب الحِرف فيتم تقدير الدخل بحساب متوسط دخلهم الشهري خلال السنة الواحدة على أن يكون في حدود المبلغ المشار إليه حينما يصل الدور إليهم، ويبلغ الحد الأقصى للقرض (20) ألف ريال عماني، ويسدد على أقساط شهرية لا تتجاوز (25%) من إجمالي دخل المقترض، وتكون الأولوية في استحقاق القروض السكنية للحالات التي يهدم مسكنها كليا أو جزئيا بسبب حريق أو كوارث طبيعية وأية حالات أخرى تقدرها الوزارة، وفى غير الحالات المشار إليها تكون الأولوية بحسب تاريخ تقديم الطلب.

برنامج قروض بنك الإسكان العماني:

تعد قروض بنك الإسكان أحد آليات الحماية الاجتماعية متمثلة في قروض سكنية لفئات اجتماعية مختلفة في المجتمع مع إعطاء أولوية لأسر الدخل المحدود وهناك مجموعة من الشروط يجب توافرها في الحالة المتقدمة لطلب القرض من أهم هذه الشروط أن يكون له دخل شهري ثابت لكي يتمكن من الحصول على القرض وغيرها من الشروط (بنك الإسكان الاجتماعي العماني،2021)

نظام الضمان الاجتماعي:

هو نظام حماية اجتماعية لفئات معينة ممن تتوافر فيهم شروط خاصة تؤهلهم لتلقي معاش الضمان الاجتماعي ويبلغ عدد الفئات المستفيدة ثمان فئات (الأيتام، الأرامل، والمطلقات والبنت غير المتزوجة، والشيخوخة المهجورة، ليس لديهم دخل كافٍ للمعيشة ولا يوجد لهم معيل ملزم قادر على النفقة (قانون الضمان الاجتماعي العماني ،1984).

نظام الأمان الوظيفي:

يعد نظام الأمان الوظيفي الذي أُنشئ في مارس عام 2020 أحد أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة من أجل حماية الأيدي العاملة الوطنية المنهية خدماتهم قسرا من القطاع الخاص وفي أغسطس من العام نفسه أصدر جلالة السلطان حفظه الله ورعاه مرسوما سلطانيا قاضيا بإصدار نظام الأمان الوظيفي والذي تسري أحكام هذا النظام بشكل إلزامي على المؤمن عليهم من العاملين داخل السلطنة.(www.omandaily.om)

والجدير بالذكر قد أعيد هيكلة أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية في سلطنة عمان من خلال المرسوم السلطاني رقم (2021/33) والذي قضى بإنشاء صندوق للحماية الاجتماعية وأيضا صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية وذلك في إطار سعي السلطنة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي

وترى الباحثة بالرغم من تعدد أشكال أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة وبالرغم من إصدار جملة من القوانين ساهمت في تطور منظومة الحماية الاجتماعية إلا أن المنظومة بحاجة إلى المزيد من التشريعات الناظمة للحماية الاجتماعية ولا سيما في ظل التغيرات والتطورات الراهنة فضلا عن اتخاذ تدابير وآليات لقياس مدى فاعلية هذه الأنظمة وقدرتها على الاستمرارية بحسب مقتضيات الفترة الراهنة. ولكون السلطنة ملتزمة بتفعيل أهداف التنمية المستدامة ولم يتأتَ هذا التفعيل إلا من خلال تفعيل أنظمة الحماية الاجتماعية دورها بطريقة مناسبة تكون قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكننا من خلال هذه الورقة عرض دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الآتي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر

يُعنى هذا الهدف بالقضاء على الفقر ويشمل هذا الهدف الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع وزيادة توفير فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية وتحقيق نمو اقتصادي شامل من خلال توفير وظائف مستدامة للجميع وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وسلطنة عمان صُنفت ضمن أعلى 29 دولة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا تحقيق للتوجه الاستراتيجي نحو توفير حياه كريمة مستدامة بحسب ما جاء في رؤية عمان. (رؤية عمان 2040، –ص 27) كما ضمت السلطنة هذا الهدف في الخطط التنموية الخمسية لتطبيق برامج حماية اجتماعية للقضاء على الفقر كبرنامج الضمان الاجتماعي وتوفير مساكن اجتماعية لهم وفرص عمل لأبناء اسر الضمان الاجتماعي وأيضا لأبناء اسر الدخل المحدود وإيجاد مشاريع مساعدة لدعم هذه الأسر وتوفير منح دراسية ما بعد المدرسي مخصصة لأبناء هاتين الفئتين. أوضح (التقرير السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2020،–ص 11) عدد حالات الضمان الاجتماعي المستفيدة من معاش الضمان (72,836) حالة بواقع (132,380) فردا بالإضافة إلى مساعدات الإغاثة والطارئة الخاصة التي تقدم لهذه الأسر إذ بلغت نسبة المساعدات الجماعية 60,0% في حين بلغت نسبة المساعدات الفردية 39,4%، أما المساعدات لحالات الدخل المحدود المستفيدة من مساعدات الإغاثة الفردية 33,1% والمساعدات الجماعية 66,9% مع ذكر هذه الأرقام

والمؤشرات إلا أن(التقرير الوطني الأول للسلطنة عن أهداف التنمية المستدامة، 2019،–ص 21) بيَّن أن مؤشرات الفقر التي قد جاءت في أهداف التنمية المستدامة لا تنطبق على سلطنة عمان وأنها تجاوزت هذه المرحلة بأشواط حيث إن السكان يعيشون بقوة شرائية لـ 1.9دولار يوميا وهي صفر في المائة من واقع بيانات مسح نفقات الأسرة من نتائج الربع الأول من مسح 2019 /2018

وكما ذكرنا سابقا نظام الحماية الاجتماعية لمكافحة الفقر ممثلا في نظام الضمان الاجتماعي يسعى لتحسين حياة ثمان فئات تكون أكثر احتياجا من غيرها في المجتمع ولا يكون لديها معيل قادر على النفقة عليها، كما أن وزارة التنمية الاجتماعية وضعت استراتيجية العمل الاجتماعي (2016– 2019) والتي ترتكز على مبادئ الاندماج الاجتماعي، والانصاف والتمكين وهدف هذه الاستراتيجية توفير منظومة حماية تتسم بالفعالية والكفاءة والاستدامة وتساهم في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات المحتاجة والأكثر احتياجا من خلال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي. كما أن السلطنة وتحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية سعت من خلال منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بتبني نظام موحد لمد الحماية الاجتماعية للمواطنين العاملين خارج السلطنة لتوفير حماية وضمان حياه كريمة وآمنة لهؤلاء الأفراد وأسرهم وقد تكللت جهود هذا النظام بالنجاح حيث أصدر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبدء التطبيق الفعلي للنظام، حيث بلغ عدد المسجلين بالنظام الموحد لمد الحماية بنهاية 2018 (6823) سواء العاملين في القطاع العام والخاص الذي أدى هذا إلى تحقيق الاستقرار للعاملين وحماية حقوقهم التقاعدية.(تقرير الأول للسلطنة لأهداف التنمية المستدامة ،2019 ،–ص 22)

يعد نظام الضمان الاجتماعي أوسع نطاقا من أنظمة الحماية الاجتماعية الآخرى حيث يقدم خدماته لشريحة كبيرة من المجتمع وهي فئة الفقراء والحكومة في السلطنة بمفردها تتحمل كل أعباء تمويل النظام ،ونظرا لتغيرات التحولات الاجتماعية في المجتمع العماني الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فئات جديدة بحاجة إلى حمايتها ،فضلا عن ظهور مخاطر اجتماعية واقتصادية وصحية والتي تؤثر بشكل كبير على هذه الفئة بالتالي يجب على الحكومة إعادة النظر في قيمة

معاش الضمان الاجتماعي وإيجاد حلول لتعزيز الاستدامة المالية لهذا النظام وبقية أنظمة الحماية الاجتماعية فضلا عن توفير قاعدة بيانات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي والتجديد فيها بحسب كل جديد

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الأعمار.

من خلال هذا الهدف تسعى السلطنة لتوفير الحماية الاجتماعية الصحية لأفرادها في المجتمع حيث قطعت سلطنة عمان شوطا كبيراً في مجال الحماية الصحية وانعكس هذا في التحسن الملحوظ في صحة المجتمع. ومن مؤشرات ذلك التحسن الانخفاض الواضح في معدلات الوفيات على مدى سنوات وخاصة وفيات الرضع ودون الخامسة، ويظهر (التقرير الطوعي الأول للسلطنة،2019، –ص 26) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (11.7 ،11.4) ما بين عامي 2016 و2017.

كما أن النظم الصحية في السلطنة قدمت العديد من الإجراءات للتحكم في الأمراض المعدية مما أدى استئصال العديد منها فضلا عن وصول باقي الأمراض المعدية إلى مستوياتها المتوطنة، واتخذت أيضا إجراءات للتصدي الوبائي للأمراض غير المعدية بهدف التحكم فيها، وضعت السلطنة خفض الوفيات بحوادث المرور ضمن أولوياتها ووضحت المؤشرات الصادرة عن شرطة عمان السلطانية بانخفاض ملحوظ في وفيات الحوادث والاصابات الناجمة عنها حيث بلغت الحوادث خلال عام 2020 (1342) حادثا (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2020)

كما أن سلطنة عمان كغيرها من دول العالم تعرضت لموجات قوية من جائحة كورونا كوفيد 19 واتبعت السلطنة عددا من التدابير الوقائية والاحترازية كاستجابة لمواجهة الأزمة وصنفت هذه التدابير عاجلة وقصيرة الأجل في مجالات الحماية الاجتماعية الصحية (منظمة العمل الدولية،2021،–ص 26) حيث اتبعت السلطنة عددا من الإجراءات الصحية لمواجهة الفايروس لاتباع إجراءات العزل المؤسسي والمنزلي فضلا عن الحد من التنقلات والتجمعات البشرية والالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي والجسدي ناهيك عن إغلاق أغلب الأماكن حماية للمواطنين

والمقيمين كما حرصت السلطنة توفير المستلزمات الطبية للتعامل مع الفايروس ولعلاج المصابين. وبالرغم من هذه الجهود في حقيقة الأمر هذه الجائحة تتطلب تظافر الجهود جميعها لتشمل كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية واللوجستية والإنسانية، والسلطنة لم تأل جهدا في كل هذه الجوانب في خضم انتشار الجائحة.

كما يمكننا القول بالرغم من قطع السلطنة شوطا كبيرا في مجال الحماية الصحية الاجتماعية إلا ان هناك تحديات تواجه هذه الحماية بحسب ما أشار إليها (التقرير الطوعي الأول لسلطنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،2019، 29) ومن بين هذه التحديات الانفاق الصحي حيث يأخذ الانفاق الصحي ما يقارب (90%)وهذا يشكل عبئا على الاستدامة المالية فضلا عن الارتفاع كلفة تكنولوجيا التشخيص والعلاج وتشغيل الخدمات الصحية ولا سيما في التحولات والتغيرات الوبائية وتواجه السلطنة تحديا آخر متمثل في التحول الديمغرافي من خلال التقدم في السن ويصاب الشخص في العمر بأمراض وعجز توضح الإحصاءات الصادرة عن (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات) أن نسبة السكان الذين أعمارهم من (60 سنة فأكثر) تبلغ (6%) وهذه النسبة قابلة للارتفاع سنويا بسبب ارتفاع مدى الحياه نتيجة توفر خدمات الرعاية الصحية بجودة عالية، كما أن الطبيعة الجغرافية تشكل أحد التحديات لنشر وتغطية المنظومة الصحية في السلطنة حيث البيئة الجغرافية متنوعة بين السهل والساحل والجبل وهذا يزيد من الأعباء المالية والإدارية في توفير خدمات الرعاية الصحية. وسعت السلطنة لمواجهة هذه التحديات من خلال وضع الخطط المستقبلية لتحقيق الحماية الصحية الاجتماعية من بينها رؤية عمان 2040 التي افردت محورا خاصة حول " الإنسان المجتمع " وهذا المحور يتركز على ركيزة تحقيق الرفاه الاجتماعي لكل انسان في المجتمع العماني انطلاقا من مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ فرص الحماية الصحية بحيث يصبح الأفراد قادرين على العمل والتنمية في ظل وجود الحماية الاجتماعية الصحية لهم (رؤية عمان، 2040، –ص 25 – 27)

كما أعدت السلطنة ممثلة في وزارة الصحة وثيقة النظرة الصحية المستقبلية 2050 لاستقراء المستقبل ومواجهة التحديات والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير

على القطاع الصحي في السلطنة وتقوم الوزارة بمتابعة وتقييم بما جاء في هذه الوثيقة وتكييفيه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (وثيقة النظرة المستقبلية الصحية 2050، –ص 33).

بالرغم من الجهود التي تبذلها حكومة سلطنة عمان في تجويد الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين لتحقيق أكبر قدر من التنمية المستدامة في المجال الصحي إلا ان هناك العديد من التحديات كالأمراض المصاحبة لمراحل التنمية المختلفة ولاسيما تلك الأمراض المرتبطة بمشاكل التغذية والاضطرابات الخلقية، فضلا عن التطور في الأنظمة المعلوماتية في هذا المجال إلا أن هناك عقبات تواجه الجهات الصحية في السلطنة بأنشاء برامج تلبي الطموح الصحية التي نشدها المواطن ،ناهيك عن شح الموارد المالية والبشرية المؤهلة والمتخصصة في هذا الجانب. ومن جانب آخر على حكومة السلطنة التركيز على جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة ومدى كفاءتها مقابل الرسوم المالية التي يدفعها طالب الخدمة من هذه المؤسسات الصحية فضلا عن زيادة اعداد هذه المؤسسات في ظل التزايد على طلب خدماتها من قبل المواطنين.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

سعت السلطنة إلى تحقيق الحماية الاجتماعية بين النوعين (المرأة والرجل) وهذا ما نص عليه النظام الأساسي للدولة في المادة (21) والتي تنص ان المواطنين سواء رجالا أو نساء جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم بسبب الجنس او الأصل او اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي. (النظام الأساسي للدوله،2021). كما انضمت السلطنة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكفل الحماية الاجتماعية لحقوق كلا النوعيين مثال (اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية القضاء على التمييز العنصري اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الخ.....كما أصدرت السلطنة قانون الجزاء الذي أكد من خلال مواده على حماية المرأة من

جميع اشكال العنف الجسدي والعنف النفسي. (التقرير الطوعي الأول للسلطنة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة،2019).

وتعد وزارة التنمية الاجتماعية الجهة المعنية في السلطنة بقطاع المرأة وتم إنشاء دائرة في الوزارة تُعنى بشؤون المرأة فضلا عن إيجاد لجان يكون دورها متابعة تنفيذ الاتفاقيات على سبيل المثال(لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ،لجنة المرأة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لغربي آسيا، منظمة المرأة العربية، لجنة المرأة العربية بجامعة الدول العربية) كما كفلت الحماية الاجتماعية للمرأة في عمان في كل القوانين الاجتماعية في السلطنة كقانون (الضمان الاجتماعي،قانون الجمعيات الأهلية ، قانون مساءلة الأحداث، قانون رعاية وتأهيل المعاقين، قانون تعديل بعض احكام استحقاق الأراضي الحكومية، قانون تعديل دعاوى العضل)

وحظيت المرأة بحقوقها الاجتماعية في سلطنة عمان فهي تعمل في الأعمال مدفوعة الأجر حيث بلغت نسبة الاناث الموظفات القطاع العام والخاص بنسبة (33.2%) حتى نهاية يوليو 2020، وتعد نسبة كبيرة (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ،2021) كما سمح للمرأة مزاولة الأعمال التجارية من المنزل بموجب قرار الوزارة (2011/4) الصادر من وزارة التجارة والصناعة سابقا (وزارة التجارة والصناعة ،2011،–ص 48) ومن خلال القرار تم تحديد الأنشطة التجارية التي يمكن للمرأة مزاولتها من بيتها، وهناك اعتراف محلي داخلي بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني.

ومن الملاحظ ان السلطنة من خلال هذا الهدف سعت لتحقيق غاية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان في السلطنة، القضاء على جميع الممارسات الضارة على سبيل المثال زواج الأطفال، الزواج المبكر الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية

للإناث وغيرها من الغايات المحققة ولكن في المقابل على المرأة العمانية رفع مستوى وعيها بحقوقها التي كفلها النظام والشأن الداخلي للسلطنة وعد التأثر باستمرارية سيطرة الموروث الثقافي والديني في سكوتها عن المطالبة بحقها في حال تعرضها لأي إساءة من قبل أي فرد في المجتمع.

الهدف الثامن: تعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية.

وسعت السلطنة من خلال هذا الهدف تعزيز جميع المواطنين من هم في سن العمل حتى يستفيدوا من كل الفرص المتاحة للعمل والحصول على الحماية الشاملة والمستدامة وهذا لن يتأتى إلا بتوجه الاقتصاد العماني نحو بناء قاعدة تقوم على أساس التنويع المعتمد على المعرفة والابتكار فضلا عن تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز النمو الاقتصادي بحيث يكون شاملا للجميع ويكون مستداما، إيجاد عمالة منتجة وتوفير فرص عمل لائقة للجميع.

وضع ورسم أهداف لكافة الخطط الاستراتيجية التنموية والسعي لتحقيقها ومتابعتها كما اتضح هذا في أهداف رؤية عمان 2040، وأوجدت السلطنة منظومة تشريعية (قانون العمل العماني) من شأنه كفل الحقوق للعاملين مهما اختلف نوعهم وجنسياتهم بما يتفق ويتناسب مع المعايير الدولية وأيضا بما يتناسب مع الشأن المحلي ومن جانب آخر بذلت السلطنة جهودا واضحة وملموسة في محاربة الاتجار بالبشر حيث في عام 2008 أصدرت السلطنة قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وتم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وذلك لوضع خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر بالتنسيق مع الجهات المختصة والمنظمات الدولية المختصة لوضع الضوابط والإجراءات التي تكفل مكافحة جريمة الاتجار بالبشر فضلا عن دورها في توفير رعاية وتأهيل المجني عليهم

لمساعدتهم في الاندماج بعد تعرضهم للجريمة، فضلا عن إعداد بحوث ودراسات وحملات توعوية لمكافحة هذه الجريمة .

وأيضا لتحقيق هذا الهدف اوجدت السلطنة فرص عمل لائقة للجميع وذلك من خلال تأهيل القوى العاملة الوطنية للعمل في القطاع الخاص اذ بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع إلى 42% عوضا عن 11.6% في عام 2016

ودأبت السلطنة لتوفير بيئات عمل آمنة ومريحة للعمال بما فيها المهاجرون والمهاجرات والعاملون في الوظائف غير المستقرة (التقرير الوطني الطوعي ،2019) ونلاحظ ان السلطنة تسعى من خلالها خططها الحاضر والمستقبلية تعزيز الاقتصاد المحلي من أجل توفير حماية اجتماعية لأفرادها وتوفير حياة كريمة تناسب التغيرات والتحولات على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية، والسعي الدائم لمواجهة وحلحلة التحديات التي تعترض طريق تنفيذ هذه الخطط، وعندما تتوفر الحماية بكافة أنواعها تكون السلطنة هنا بيئة جاذبة للاستثمار بالتالي هذا يخلق وظائف متنوعة ملائمة ومستدامة. فضلا عن ذلك لابد على واضعي السياسات في السلطنة من بناء سياسات تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وتضمن هذه الأنشطة خلف فرف عمل للباحثين عن عمل وتضمن بالمقابل تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية للدور المنتظر منها تجاه التنمية الاقتصادية المستدامة.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان

تحقيق المساواة بين الناس مطلب وغاية للجميع في كل بلدان العالم على أن تكون هذه المساواة تتحقق في السياسات المالية ممثلة في الأجور فضلا عن السياسات الاجتماعية (منظمة العمل الدولية،2021، –ص 17)

وسلطنة عمان أقرت في المادة 17 من النظام الأساسي للدولة (الدستور في الدولة) أن المواطنين جميعهم سواسية ومتساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا يتم التمييز بينهم بسبب الجنس أو أصل الشخص او اللغة أو الدين والمذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي وعلى هذا الأمر

تعمل الحكومة في توفير الخدمات الأساسية للجميع لتحقيق مبدأ المساواة وعدم التمييز، وإتاحة الخدمات الصحية والتعليمية مجاناً للجميع بمختلف ولايات محافظات السلطنة. (النظام الأساسي لدولة،2020)

ومع بداية الدولة الحديثة في السلطنة في سبعينيات القرن الماضي التزمت بضمان تمتع كل فئات المجتمع بالمساواة وذلك من خلال تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وجعل مبدأ العدالة والمساواة من مبادئ إرساء السلام الاجتماعي إلى جانب سعي سلطنة عمان إلى تعزيز قيم السلام ونشره بين أفراد المجتمع على الصعيد المحلي والصعيدين الإقليمي والدولي.

وكان توفير الخدمات الصحية والتعليمية من أولويات الحكومة من خلال خططها التنموية الخمسية حيث تركزت الجهود الأولى من عمر النهضة المباركة في توفير المقومات والخدمات الأساسية للجميع فكان التعليم في سلم أولويات التنمية كونه ركن أساسي لتطور المجتمعات وتنميتها، وساهم إنشاء المدارس والمعاهد الفنية فضلا عن تفعيل برامج محو الأميه في تأهيل العديد من الكوادر الوطنية. والجدير بالذكر سعي حكومة سلطنة عمان في إنشاء برامج للحماية الاجتماعية وتطويرها ساهم هذا في تحقيق الاندماج الاجتماعي، كما أن تحقيق النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي يقع على عاتق القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة لتكون الحماية الاجتماعية بمثابة حلقة وصل بين تلك القطاعات وما تقدمه من خدمات.

منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة تسعى إلى تحقيق مبادئ الدمج والانصاف والتمكين والحماية للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع هذه الفئات التي حددها نظام الضمان الاجتماعي في السلطنة. وتتلقى هذه الفئات معاشات شهرية طبقا لقانون الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى مجموعة من المساعدات والإعفاءات لهذه الفئة فضلا عن توفير مسكن من خلال برامج الإسكان الاجتماعي وقروض اسكانية وبرامج دعم خاصة أخرى.

إيجاد المساواة داخل البلدان من أهم الأهداف التي يتوجب على الدولة السعي للتوفية، وعدم المساواة هذا يشكل تهديدا خطرا للاستقرار الاجتماعي والسياسي ويمكن أيضا يهدد النمو المستدام في أي بلد،

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية:

سعت سلطنة عمان من خلال هذا الهدف لإيجاد مجتمع عماني مسالم لا يهمش فيه أحد؛ وذلك من خلال وضع منظومة للحماية الاجتماعية للمواطنين وأيضا وضع عدد من الإجراءات واللوائح لحماية المقيمين ضد أي شكل من أشكال العنف فضلا عن برامج الرعاية لحماية المواطنين والمقيمين من الأوبئة والأمراض والحد من الوفيات وهذا ما كفله النظام الأساسي للدول (الدستور من خلال مواده المشرعة في هذا الجانب، ناهيك عن قانون الجزاء العماني الذي وضّح في مواده ضرورة مكافحة الجرائم التي تمس الحياة الكريمة للإنسان وسلامته ضد أي خطر متعمد كالقتل والتحريض على الانتحار والضرب المفضي للموت فضلا عن الايذاء البسيط والبليغ والمشاجرة في واقعة إيذاء الخطأ. كما تطرق قانون الجزاء العماني من خلال مواده الى الجرائم التي تمس حرية الإنسان وكرامته كخطف الأشخاص وحجزهم، والتهديد والسب والقذف بالإضافة إلى الجرائم الأخرى التي تجرّم أي اعتداء على الموظفين والقرصنة والعنف بأشكاله.

وكما ذكرنا سابقا أن السلطنة عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في السياق ذاته توكد جميع التشريعات العمانية الصادرة على حظر التمييز بين الأفراد وتوفير الحماية القانونية. وتقدمت سلطنة عمان 14 درجة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2018 لتحصل على المرتبة 47 عالمياً كما حصلت على المرتبة 36 من واقع 140 دولة بالنسبة لركيزة المؤسسات بما فيها مؤسسات الحماية الاجتماعية ومن ضمن المؤشرات الفرعية التي تم قياسها كاستقلالية القضاء، كفاءة الأنظمة القانونية والتوجيه الحكومي المستقبلي فضلا عن قوة التدقيق ورفع التقارير.

والجدير بالذكر ان منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان تلعب دورا أساسيا وملموساً في تحقيق أهدافها المناط بها مع أهداف الخطة التنموية العاشرة ورؤية عمان 2040 من جانب وأيضا تحقيق تكاملية الانسجام مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، إلا أنه قد تواجه هذه المنظومة ثمة تحديات على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأيضا تحديات في ظل الأزمات والمخاطر التي يتعرض لها المجتمع كالخطر الصحي (كوفيد 19) وما نتج عنه من آثار اقتصادية واجتماعية على فئات المجتمع، حيث تأثر التعليم والصحة وأيضا العمال في القطاع الخاص؛ وذلك من نتاج الإجراءات التي اتخذتها السلطنة لمواجهة آثار الجائحة على سبيل المثال منع الحركة، والإغلاق الكلي للأنشطة التجارية وإجراءات العزل المؤسسي والمنزلي كل هذه الإجراءات أدت إلى ركود اقتصادي وأيضا أدى إلى تسريح العديد من العاملين العمانيين في القطاع الخاص فوجود أنظمة الحماية الاجتماعية مهم باعتباره وسيلة إلزامية تستخدمها الحكومة في توفير الحماية الاجتماعية للأفراد في مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما نصت عليه جميع القوانين الاجتماعية والاقتصادية في السلطنة(ضاحي ماهر،–ص2970 – 2972).

سياسات الحماية الاجتماعية في السلطنة تحتاج إلى الاستجابة للتحديات والاتجاهات في عالم العمل المتغير فضلا عن الاستفادة من المرونة المرتبطة بأشكال العمل والتخفيف من آثار النتائج السلبية غير المرغوب فيها. سياسات الحماية الاجتماعية تحتاج إلى طرق وأفكار مبتكرة تتناسب وتتكيف مع حاجة أفراد المجتمع وأيضا مع حاجة العمال وافراد عائلاتهم في سياق اقتصادي متغير.

بدون السلام والاستقرار وتفعيل حقوق الاسنان في أي مجتمع والحكم الفعال القائم على سيادة القانون لا يمكن أن نأمل في تحقيق التنمية المستدامة وسلطنة عمان تعد من الدول العربية الخليجية التي يسودها الاستقرار السياسي والعدل، وهذا من شانه أثر بالشكل الإيجابي على النمة الاقتصادي والصحي والاجتماعي، فانعدام الأمن والاستقرار يعني انعدام تحقيق رفاه المواطنين.

وعلى ما جاء من تبيان لمدى دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق اهادف التنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى النتائج على النحو الآتي:

ان سلطنة عمان كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي تخلو من أي نوع من أنواع الفقر المادي، إلا انه لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم بشكل عام وسلطنة عمان بشكل خاص وتشير البيانات إلى ان سلطنة عمان لا تعاني من وجود فئات فقيرة تعيش دون خط الفقر الدول (أقل من 1.9 دولار في اليوم)، والجدير بالذكر حتى فئة الضمان الاجتماعي يبلغ متوسط 6.8دولار أمريكي أي ما يعاد اضعاف مقدار خط الفقر عالميا.

تشير البيانات والاحصائيات في المجال الصحي للسلطنة إلى تحسنا كبيرا وملحوظا في المؤشرات الصحية ولاسيما بانخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة، بمعنى ان سلطنة عمان حققت غايات واهداف التنمية المستدامة منذ فترة طويلة، ولك يبقي الهدف الأهم والأسمى امام السلطنة هو المحافظة على هذه المؤشرات والإنجازات في المجال الصحي فضلا عن إيجاد أهداف وغايات وطنية أكثر طموحا من غايات أهداف التنمية المستدامة2030.

سلطنة عمان حققت تقدما ملموساً في توسيع نطاق حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وتستمر المرأة في خوض آفاق جديدة في كثير من مجالات الحياة، وأصبحت المشاركة الاقتصادية للمرأة متقدمة هذا ساهم في إعطاء المرأة مزيدا من الاستقلالية والتمتع بكافة حقوقها بما في ذلك الاضطلاع بدور فاعل في صنع القرار في المنزل ومشاركة المرأة الكاملة في المجالين السياسي والاقتصادي.

في ظل سيادة القانون والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان لا يوجد عوامل تعيق من قدرة حكومة السلطنة في إقامة مجتمع مسالم لا يهمش فيه أحد مع توفر الإرادة الحقيقية لتوسيع الفضاء المدني والانتقال إلى المساواة بين أفراد المجتمع بشكل عام.

وعليه توصي هذه الدراسة بعدد من التوصيات في الآتي:

-ضرورة رفع نسبة الانفاق الاجتماعي لمنظومة الحماية الاجتماعية في السلطنة من اجمالي الانفاق الحكومي، ووضع ورسم سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة فضلا عن ضمان التمويل الكافي لأنظمة الحماية الاجتماعية من خلال استحداث موارد اقتصادية مستدامة وأيضا إيجاد سياسيات ضريبية فعّالة فضلا عن إعادة هيكلة نظام الدعم بين فترة وأخرى وبمعنى آخر ضرورة لتأطير منظومة الحماية الاجتماعية لابد من العمل على خمسة ابعاد رئيسية وهي شمولية المنظومة وتغطيتها لدورة حياة المتكاملة بالإضافة إلى مرونة المنظومة وقابليتها للمراجعة الدورية مع المتغيرات واستجابتها للتحولات المعيشية التي قد تطرأ على دورة حياة الفرد ،فضلا عن تأسيس القرار حول منظومة الحماية الاجتماعية بحيث يكون مبني على بيانات محدثة بشكل دوري بالإضافة إلى أهمية تكاملية أنظمة الحماية الاجتماعية مع بقية أوجه التنمية الاجتماعية المستدامة

-خلق حوار اجتماعي فعال بين الدولة ممثلة في الحكومة ومع مكونات الاقتصادية والاجتماعية على سبيل المثال (كمؤسسات المجتمع المدني، النقابة العمالية.....) بحيث الكل يساهم في تحديد دوره في العملية التنموية وفي الحماية الاجتماعية فمشاركة المواطنين في حوار اجتماعي فعال من خلال مؤسسات المجتمع المدني او النقابات يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع والتعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها وكما ذكرنا سابقا الحوار المجتمعي يعد ضرورة ملحة لتحقيق التنمية في المجتمعات وضمان نجاحها واستمراراها على كافة المستويات فمن خلالها يكتسب المواطن القدرة على الإحساس بالمسؤولية وبأهمية دوره في اتخاذ القرارات علاوة على ذلك تزيد من ثقة المواطن بنفسه وبالبرامج المقدمة ومن ثم انجاز تنمية حقيقية ،والحوار يعد بمثابة تعبير تطبيقي للمسئولية الاجتماعية من جانب وتنمي الشعور بالانتماء وتقضى على مظاهر السلبية والاتكالية

-يجب أن تكون مؤسسات الحماية الاجتماعية في السلطنة مستدامة بحيث انها تسعى للقضاء على الفقر ولا تفضي إلى البقاء في دائرته ولابد أن تكون هذه الأنظمة ذات سياسات شاملة ومنصفة تغطي جميع الفئات في المجتمع. وحتى تكون مؤسسات الحماية الاجتماعية قادرة على الاستدامة لابد من توفر الإرادة والالتزام السياسيان لضمان إتاحة الموارد الكافية لتنفيذ البرامج وعلى الحكومة تبني قدرات الموظفين الحكوميين في مجال تصميم السياسة الاجتماعية ومزاياها

قبل اتخاذ قرار بشأن البرامج الذي سيكون له الأثر الأفضل من حيث تحقق هدف الحماية الاجتماعية التي رسمته الحكومة.

-إعادة هيكلة التشريعات الناظمة لعمل منظومة الحماية الاجتماعية في السلطنة بما يتناسب مع التغير الاجتماعي والتطورات التي تطرأ في المجتمع. وعملية إعادة هيكلة التشريعات بحسب المستجدات هذا يسهم في رفع مستوى وعي افراد المجتمع بحقوهم التي تكفلها أنظمة الحماية الاجتماعية فضلا عن مساهمة هذه التشريعات الناظمة لعمل منظومة الحماية الاجتماعية في تحقيق مصالح الفئة الضعيفة في المجتمع وحمايتهم ويكونوا قادرين على العيش في مجتمع يسوده النظام لتنظيم الحقوق والواجبات للأفراد.

-إعداد دراسة شاملة حول مدى توافق ومواءمة أهداف منظومة الحماية الاجتماعية ومدى تطبيقها مع اهداف التنمية المستدامة 2030 وأيضا تناسبها مع توصيات المنظمات الدولية والخطط والاستراتيجيات الوطنية. وحرصت سلطنة عمان على إدماج أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في الخطط التنموية فضلا عن رصد الميزانيات الكفيلة بتحقيقيها على المديين المتوسط والطويل والجدير بالذكر أن أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة2030 مكونا رئيسيا من مكونات ومحاور رؤية عمان 2040 ولكن في المقابل على الحكومة تفعيل محاور الرؤية بطريقة تحق اهداف التنمية المستدامة في كافة المجالات.

-وضع تعريف وطني محلي للفئات محدودة الدخل وتقدير خط المعيشة اللائق بحيث يسهل على مؤسسات الحماية الاجتماعية تقديم خدماتها وتحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والضعيفة في المجتمع والتي تتأثر تأثرا مباشرا بأية تحولات ومخاطر اجتماعية تطرأ بشكل مفاجئ في المجتمع. والجدير بالذكر ان السلطنة ة إلى الآن لم تضع تعريف محلي موحد لفئة الدخل المحدود وهناك تباين واختلاف بين مؤسسات الدور في تحديد هذه الفئة ويعزى سبب هذه الاختلاف بين المؤسسات الحكومية بحسب الخدمة التي تقدمها كل مؤسسة وان السلطنة بصدد وضع قانون للحماية الاجتماعية يتضمن تعريف موحد لفئة الدخل المحدود

-الاستشراف المستقبلي لأنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة من خلال تقييم فاعليتها ومدى قدرتها على الاستدامة ولا سيما بعد انتشار جائحة كورونا تكون بمثابة نقطة انطلاقة لإعادة التفكير باستحداث استراتيجيات قوية تكون أكثر قوة؛ مما كانت عليه لصالح الاقتصاد البشري.

ومما لا شك فيه ان سلطنة عمان ليست بمعزل عن العالم وأنها تؤثر وتأثر فهي كغيرها عرضة للمخاطر الطيارة التي تتعدى حدود الدولة التي تتعرض للخطر سواء كان اجتماعي او اقتصادي او سياسي او صحي الأمر الذي يجب على الحكومة أخذ بالاعتبار بوضع الخطط المستقبلية لضمان استمرارية منظومة الحماية الاجتماعية وعدم تأثرها بشكل مباشر بآثار تلك المخاطر واستحداث اليات جديدة لتوفي الحماية الاجتماعية

قائمة المراجع:

1. أبوزنط عثمان (2010): التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمّان، دار الصفا.
2. أحمد عبد الحميد سليم: آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030دراسة مطبقة على القيادات النسائية لمحافظة اليوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية.
3. أحلام بنت ناصر الكلبانية (2021): إدارة المخاطر الاجتماعية في سلطنة عمان: دراسة ميدانية مطبقة على المستفيدين من الضمان الاجتماعي في محافظة مسقط، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.
4. آمال ضيف بسيوني: الآليات التي انتهجتها الحكومة المصرية في برامج الحماية الاجتماعية لاحتواء أزمة كورونا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الخامس بكلية التجارة، المعهد العالي لإدارة وتكنولوجيا والمعلومات، كفر الشيخ.
5. الأمم المتحدة (2020): دليل ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية اللجنة الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
6. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، (2020)
7. النظام الأساسي لدولة، (2020)
8. بوثلجة عبد الناصر، بورحله ميلود (2021): دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية) جامعة قالمة
9. تقرير أهداف التنمية المستدامة (2020).
10. جوان (2021): مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد (4)، العدد (1).

11. ص عيشي (2012): مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي 3-4 ديسمبر التنمية المستدامة في المجتمع الإسلامي الملتقى الدولي، جامعة قائمة.

12. ضاحي ماهر: نظرة على أنظمة التأمينات الاجتماعية خلال جائحة كورونا، مجلة القانونية المتخصصة في الدراسات والبحوث القانونية.

13. قانون الضمان الاجتماعي، (1984)

14. محمد مسعودي، على مسعودي، قعيد إبراهيم (دسيمبر2020): العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، الملتقى الدولي.

15. محمد سيد فهمي (1998): الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي المكتب الجامعي الحديث، اسكندرية، مصر.

16. وداد عباس (2018): دور سياسات التنمية في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن، اليمن. رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس.

17. وزارة التنمية الاجتماعية: تطوير برامج الرعاية الاجتماعية ودورها في تحسين معيشة أسر الضمان الاجتماعي في سلطنة عمان، دراسة استطلاعية، المديرية العامة للتخطيط والدراسات، محافظة مسقط، سلطنة عمان.

18. وزارة التجارة والصناعة: قرار وزاري رقم 2011/4 مزاولة بعض الأعمال الفردية والإنتاجية داخل المنزل.

19. منظمة العمل الدولية (2020): بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم متمحور حول الإنسان، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 105.

20. Carmelo MESA- LAGO: Social protection in Chile Reforms to improve equity
International Labour Review, vol. (2007) No4
..21 www.omandaily.om